"معايير اختيار العرض الأمثل بين المزايا المالية أو التقنية والاقتصادية في مجال
صفقات الأشغال"

لحول كمال	ميلود بورحلة
مفتش مركزي/ الخزينة	أستاذ مساعد "أ"
أستاذ متعاقد بالمركز الجامعي عين تموشنت	المركز الجامعي تندوف
لعيسوف سمير	
مفتش محلل رئيسي للميزانية	
المراقبة المالية لولاية تلمسان	

تقديم:

تعتبر الصفقات العمومية مجموعة من المواد القانونية والمفاهيم والمبادئ المسطرة من طرف الدولة داخل منظومة تشريعية وتنظيمية يتعدد فيها الفاعلون والمتدخلون، تمتاز بسرعة وضرورة تطور نظامها كنتيجة لتأثره بالمتغيرات والمستجدات، كما أنها تعد الوسيلة الرئيسية لتنفيذ المشاريع العمومية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القطاعات، كما أن لها علاقة مباشرة بالقطاع الخاص (المقاولات) التي تسعى دائما إلى تقديم العروض المثلى للظفر بالعقد اعتقادا منها في الغالب أن المعيار المالي هو المحدد الرئيسي والجوهرى للدولة عند تقييم العروض، وعلى عكس ذلك ترى الجهة المعنية بالمشروع في بعض الأحيان مجموعة من المعايير على غرار المعيار المالي لاختيار العرض الأمثل لعدة اعتبارات ودوافع.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الطرق والمعايير التطبيقية لاختيار العرض الأمثل من طرف اللجنة المختصة بتقييم العروض في ظل تباين نوعية المشاريع العمومية؟

في ظل سعي الدولة للاستجابة لمختلف الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع في إطار ما يسمى بالمنفعة العامة تخصص الدولة مجموعة من المخصصات المالية بهدف إقامة مجموعة من البرامج التنموية السنوية ضمن الميزانية العامة للدولة، ولتجسيد هذه البرامج على أرض الواقع تقوم الدولة بالتعاقد مع مقاولات وشركات القطاع الخاص تحت ما يسمى بتنظيم الصفقات العمومية وهو الايطار المحدد والمنظم لمختلف مراحل وإجراءات العقد بما يحفظ حقوق والتزامات كل طرف، وبناءا عليه تسعى الجهات المعنية بتنفيذ المشروع باختيار المتعامل الجدير بتنفيذ المشروع وفق مجموعة من المعايير والأساليب التي تراها هذه الأخير كفيلة بضمان انجاز المشروع وفق المعايير والشروط اللازمة، ولمعرفة الطرق والمعايير التطبيقية التي تعتمد عليها اللجان المختصة في تقييم العروض لاختيار العرض الأمثل في ظل اختلاف نوعية ومتطلبات المشاريع العمومية من حيث التقنيات العالية وحجم الأموال الكفيلة بتنفيذ قمننا من خلال هذا الورقة البحثية تقسيم البحث إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي كالتالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني للصفقات العمومية

ثانياً: كيفية إبرام الصفقات العمومية

ثالثاً: طرق منح الصفقات العمومية.

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني للصفقات العمومية

1- تعريف الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن عقود إدارية مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، وتبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات، لحساب المصلحة المتعاقدة¹.

2- تعريف المصلحة المتعاقدة: لا تطبق أحكام هذا المرسوم إلا على الصفقات

محل نفقات:

- الإدارات العمومية
 - الهيئات الوطنية المستقلة
 - الولايات
 - البلديات
 - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- هذا من جهة، و من جهة أخرى، على نفقات:
- مراكز البحث والتنمية.
 - المؤسسات العمومية الاقتصادية.
 - المؤسسات العمومية الخصوصية ذات الطابع:
 - العلمي والتكنولوجي.
 - العلمي والثقافي والمهني.
 - العلمي والتقني.
 - الصناعي والتجاري.

عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كلياً أو جزئياً، بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة، و حتى بالنسبة لنفقاتها الخاصة (خارج مساهمة الدولة) وفقاً للشروط المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وتدعى في صلب النص المصلحة المتعاقدة².

ثانياً: كيفية إبرام الصفقات العمومية

قبل التطرق إلى مختلف كفاءات إبرام الصفقات العمومية لا بد من التطرق إلى سقف المبالغ المحددة لها وفق التشريع السائر المفعول

1- مستويات إبرام الصفقات العمومية

لقد حدد المشرع، المستويات التي تستوجب إبرام الصفقات العمومية بما يلي:

- كل عقد أو طلب يفوق مبلغ 8.000.000 دج بالنسبة لخدمات للأشغال أو اللوازم.
- كل عقد أو طلب يفوق مبلغ 4.000.000 دج بالنسبة لخدمات الدراسات أو الخدمات³.

2- أنواع الصفقات العمومية

يمكن تصنيف الصفقات من حيث الموضوع ومن حيث الطبيعة إلى:

1-2 من حيث الموضوع:

- **صفقات الأشغال:** عقد يتم بموجبه المتعامل المتعاقد (المقاول) بناء، صيانة أو تأهيل أو هدم منشأة أو جزءاً منها بما في ذلك التجهيزات المشتركة الضرورية

لاستغلالها. تعتبر صفقات الخاصة بالبنائات و الهندسة المدنية صفقات أشغال وفقا لما جاء في دفتر الأعباء الإدارية العامة (CCAG).

● **صفقات اللوازم:** عقد يتم بموجبه اقتناء أو إيجار لفائدة المصلحة المتعاقدة عتاد أو مواد موجهة لتلبية الحاجات المتصلة بنشاطها لدى مورد، يمكن أن تشمل الصفقة على مواد تجهيز أو منشآت إنتاجية كاملة غير جديدة و التي تكون مدة عملها مضمونة أو محددة.

● **صفقات الدراسات:** عقد يتم بموجبه المتعامل المتعاقد (مكتب دراسات) بانجاز دراسات مكتملة أو ناضجة. يمكن أن الدراسات ذات طبيعة منقولة غير عقارية (nature mobilière) كالدراسات ذات الطابع الاقتصادي، المالي، السوسيولوجي أو القانوني... أو ذات طبيعة عقارية مثل الدراسات التمهيدية أو التحضيرية للبناء (الدراسات الجيوتقنية، المراقبة التقنية...).

● **صفقات الخدمات:** هي كل صفقة تختلف عن صفقة الأشغال و اللوازم أو الدراسات، يمكن أن تتضمن خدمات مادية أو خدمات فكرية. بالنسبة للخدمات المادية يمكن أن تشمل على أشغال الصيانة التصليح الأثاث المكتبي و تجهيزات الإعلام الآلي و التجهيزات الطبية. أما الخدمات الفكرية تتمثل في المعارف الخصوصية و التي لا يمكن للمصلحة المتعاقدة تأمينها لوسائلها الخاصة.

2-2 من حيث الطبيعة:

● **الصفقة البسيطة:** هي عبارة عن عقد يتم بموجبه تكليف إنجاز خدمات من طرف شخص وحيد و بواسطة صفقة واحدة. تشتمل الصفقة البسيطة على إنجاز خدمات بأسعار و كميات محددة مسبقا.

● **صفقات الطلبات:** يكون اللجوء إلى إبرام صفقة الطلبات في حالة عدم تمكن المصلحة المتعاقدة التحديد بدقة حجم الخدمات المراد إنجازها و وثيرة تنفيذها. إن هذا النوع من الصفقات يشتمل على مجال محصور بين الكميات الأدنى و الكميات الأقصى أو بين القيم الأدنى و الأقصى للتوريدات أو الخدمات موضوع الصفقة.

يستنتج من ذلك التزام مزدوج:

- الحد الأدنى الذي تلتزم المصلحة المتعاقدة طلبها.
- الحد الأقصى الذي لا يلزم المتعامل المتعاقد في حالة تجاوزه.

تشتمل صفقة الطلبات على إنجاز أشغال أو اقتناء اللوازم أو تقديم الخدمات ذات النمط العادي و الطابع المذكور، وتكون مدة صفقة الطلبات سنة واحدة قابلة للتجديد، و يمكن أن لا توافق السنة المالية و أن لا يتجاوز التجديد خمس سنوات.

● صفقة الزبون: (Marché de clientèle).

عقد يتم بموجبه تنفيذ بعض الخدمات أو الأشغال لمدة معينة تتم كلما تطلبت الضرورة لذلك وفقا لجدول أسعار الوحدة المبينة في الصفقة⁴، مثال: (صيانة الإنارة

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

العمومية - صيانة المصاعد الخ...)، خلافا لصفقة الطلبات فإن هذا النوع من الصفقات لا تشتمل على أي إشارة بالنسبة لكمية أو سعر الوحدة.

تجدر الإشارة و من زاوية أخرى أنه و لضرورة فترة الإنجاز التي تكون طويلة نسبيا فإنه يشترط أن تشتمل صفقة الزبون على بنود تمكن من تعديل شروط تنفيذ العقد لغرض التكفل بإدخال تقنيات جديدة أو تغييرات هامة تتعلق بالشروط الاقتصادية.

يهدف هذا النوع من الصفقات من الحصول على التزام المتعامل المتعاقد في إنجاز الخدمات موضوع الصفقة في الوقت المناسب حماية للمصلحة العمومية هذا من جهة و من جهة ثانية الحصول على أسعار محددة مسبقا اجتنابا لمتطلبات ضغوطات الاستعجال.

لا يمكن إبرام هذا النوع من الصفقات في حالات عدم كفاية الغلاف المالي للتكفل بإنجاز كل الخدمات.

● عقد البرنامج (Le contrat programme):

عبارة عن اتفاقية سنوية أو متعددة السنوات تشكل مرجعا، ينفذ من خلال صفقات تطبيقية يخضع إبرامه لنفس إجراءات الصفقات، وفقا للشروط الآتية:

● ينبغي أن تكون الخدمات المبرمج إنجازها يتعدى أكثر من سنة.

● ينبغي أن تكون رخصة البرنامج أو مقرر التمويل كافيا لتغطية النفقة.

يشتمل عقد البرنامج على كميات معقدة بحيث تقتصر على بعض المؤهلات لعقد البرنامج، بحيث يتعلق الأمر بالمؤسسات الوطنية العمومية و الخاصة التي تثبت مؤهلات تطبيقات مشددة، و كذلك المؤسسات غير الوطنية المقيمة في الجزائر و المستفيدة من ضمانات تقنية و مالية خصوصية.

كما أنه يشكل اتفاقية نموذجية، و على هذا الأساس فإن تنفيذه يتم بواسطة صفقات تطبيقية في حدود وفترة اعتمادات، كما أن عقد البرنامج يخضع إلى مختلف أنواع الرقابة سواء الداخلية منها كانت أو الخارجية حفاظا على قواعد المنافسة⁵.

3- مبادئ وأهداف الصفقات العمومية

يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ:

- حرية الوصول للطلبات العمومية.
- المساواة في معاملة المرشحين.
- شفافية الإجراءات.

من أجل ضمان الأهداف التالية:

- نجاعة الطلبات العمومية.
- الاستعمال الحسن للمال العام⁶.

4- كفيات إبرم الصفقات العمومية

يحدد البحث عن الشروط الأكثر ملائمة، لتحقيق الأهداف المسطرة للمصلحة المتعاقدة في إطار مهمتها، اختيار كيفية إبرام الصفقات.

وتبرم الصفقات العمومية وفقا لما يلي:

- إجراء المناقصة، بكل أنواعها، الذي يشكل القاعدة العامة.
- إجراء التراضي، الذي يشكل الاستثناء⁷.

1-4 إجراء المناقصة

المناقصة هي إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض⁸.

من خلال التعريف نستنتج انها تهدف إلى:

■ الحصول على عروض من عدة متعهدين.

في إطار:

■ تنافسي (اللجوء إلى الإشهار الصحفي إلزامي).

من أجل:

■ تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.

2-4 أشكال المناقصة

يمكن أن تكون المناقصة وطنية و/أو دولية، ويمكن أن تتم حسب أحد الأشكال الخمسة التالية:

- المناقصة المفتوحة: وهي إجراء يمكن من خلاله لأي مترشح مؤهل أن يقدم تعهداً⁹.

- المناقصة المحدودة: وهي إجراء لا يسمح فيه بتقديم تعهد إلا المرشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة و المتمثلة في التأهيل، التصنيف و المراجع المهنية، وهذا وفق المادة 30 من قانون الصفقات العمومية السائر المفعول.

- الاستشارة الانتقائية: عرفت المادة 31 من قانون الصفقات العمومية الاستشارة بأنها إجراء مؤطر تنظيمياً، يكون المرشحون المرخص لهم بتقديم عرض هم المدعوون

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحوول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

خصيصا للقيام بذلك لكن بعد انتقاء أولي، و ينفذ هذا الانتقاء الأولي، لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة، عندما يتعلق الأمر بعمليات معقدة وذات أهمية خاصة. كما تجدر الإشارة إلى أن إجراء الاستشارة الانتقائية خاضع مبدئيا إلى قرار وزاري مشترك (المالية - القطاع المعني)

- **المزايدة:** هي إجراء تمنح بموجبه الصفقة للمتعهد الذي يقدم العرض الأقل ثمن وتشمل المزايدة العمليات البسيطة من النمط العادي، ولا تخص إلا المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري¹⁰.

- **المسابقة:** هي إجراء مؤطر تنظيميا، يضع رجال الفن في منافسة قصد إنجاز عملية تشمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة¹¹، كما أن إجراء المسابقة خاضع مبدئيا إلى قرار الوزير أو الوالي المعني بالعملية

3-4 إجراء التراضي

التراضي هو إجراء تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة، ويمكن أن يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة، وتنظم هذه الاستشارة بكل الوسائل المكتوبة الملائمة¹².

نستنتج من التعريف أنه يتم بموجبه:

- تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد.

باستثناء:

- الدعوة الشكلية إلى المنافسة (بمعنى استعمال وسائل مكتوبة ملائمة دون اللجوء إلى الإشهار الصحفي).

4-4 أشكال التراضي

يكتسي إجراء التراضي شكلين أساسيين واستثنائيين:

❖ التراضي البسيط: ويشكل هذا الإجراء طريق استثنائي لإبرام الصفقات العمومية، تلجأ إليه الإدارة في حالات مقيدة بشروط ومحددة حصراً في نص المادة 43 من المرسوم الرئاسي 236 /10 المعدل والمتمم وهي كما يلي:

– **الخطر الداهم**: أي في حالة وجود خطر يهدد استثماراً أو ملكاً للمصلحة المتعاقدة، أو الأمن العمومي.

– **حالة الاستعجال**: أي عندما يتحتم تنفيذ خدمات بصفة استعجالية ولا تتلاءم طبيعتها مع آجال إجراءات إبرام الصفقات، بشرط أنه لم يكن في وسع المصلحة المتعاقدة توقع الظروف المسببة لحالات الاستعجال هذه، وأن لا تكون نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها.

– **الاحتكار**: عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات إلا على يد متعامل وحيد يحتل وضعية احتكارية أو ينفرد بامتلاك الطريقة التكنولوجية التي اختارتها المصلحة المتعاقدة أو لاعتبارات ثقافية أو فنية.

– في حالة الاستعجال الملح والمعلل بخطر داهم يتعرض له ملك أو استثمار قد تجسد في الميدان ولا يسعه التكيف مع آجال إجراءات إبرام الصفقات العمومية، بشرط أنه لم يكن في وسع المصلحة المتعاقدة توقع الظروف المسببة لحالات الاستعجال، وأن لا تكون نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها.

– **التمويل المستعجل**: في حالة تمويل مستعجل مخصص لضمان سير الاقتصاد أو توفير حاجات السكان الأساسية، بشرط أن الظروف التي استوجبت هذا

الاستعجال لم تكن متوقعة من المصلحة المتعاقدة، ولم تكن نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها.

- الأهمية الوطنية: عندما يتعلق الأمر بمشروع ذي أولوية وذي أهمية وطنية.

- عندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية.

- وعندما يتعلق الأمر بترقية الأداة الوطنية العمومية للإنتاج.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التراضي البسيط هو:

- قاعدة استثنائية،
- تتم على نسق تنظيمي دقيق،
- لا يمكن اعتمادها إلا ما إذا استوفت واحدة أو أكثر من الشروط الثمانية فقط المنصوص عليها في المادة 43 من المرسوم الرئاسي.

❖ التراضي بعد الإستشارة: فمن خلال المادة 44 من المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، المعدل و المتمم، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية يمكن تعريف التراضي بأنه: "هو إجراء استثنائي لإبرام الصفقات العمومية يسمح للإدارة باختيار الطرف المتعاقد إذا توفرت الحالات المنصوص عليها حصرا في نص المادة 44 من المرسوم الرئاسي 10/236 المعدل والمتمم والمتمثلة" فيما يلي:

- عدم جدوى اللجوء إلى المنافسة: ونكون أمام هذه الحالة إذا تم استلام عرض واحد فقط أو لم يتم استلام أي عرض، أو إذا تم التأهيل الأولي التقني لعرض واحد فقط أو لم يتم تأهيل أي عرض بعد تقييم العروض المستلمة وفي هذه

الحالة يمكن للمصلحة المتعاقدة إما إعادة إجراء المناقصة أو اللجوء لإجراء التراضي بعد الاستشارة.

- حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء إلى مناقصة

- في حالة صفقات الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات الوطنية السيادية في الدولة

- في حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الممنوحة التي كانت محل فسخ، وكانت طبيعتها لا تتلاءم مع آجال مناقصة جديدة.

- في حالة العمليات المنجزة في إطار إستراتيجية التعاون الحكومي، أو في إطار اتفاقات ثنائية تتعلق

بالتحويلات الامتيازية، وتحويل الديون إلى مشاريع تنموية أو هبات عندما تنص اتفاقات التمويل المذكورة على ذلك، وفي هذه الحالة يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تحصر الاستشارة في مؤسسات البلد المعني فقط في الحالة الأولى أو البلد المقدم للأموال في الحالات الأخرى.

ونستنتج مما سبق التراضي بعد الاستشارة يكون

- بكل الوسائل المكتوبة الملائمة (دون اللجوء إلى الإشهار الصحفي).
- على نسق تنظيمي دقيق.
- حسب الحالات الخمس فقط التي تدخل في هذا الإطار وفقا للمادة 44 من المرسوم الرئاسي السابق الذكر.

ثالثا: طرق منح الصفقات العمومية:

يعتبر مبلغ التعاقد بين الدولة والمؤسسة أو الشركة المتعاقدة والمكلفة بإنجاز المشروع عبارة عن نفقة عامة مدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من رخص البرامج واعتمادات الدفع بهدف إقامة هياكل البنية التحتية التي تستجيب لحاجيات أفراد المجتمع من مدارس ومستشفيات وغيرها... الخ، بالإضافة إلى توفير مختلف الهياكل القاعدية لدعم النشاط الاقتصادي كالطرق والجسور على سبيل المثال، ومن خلال دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق أقصى منفعة عامة بأقل التكاليف الممكنة في ظل ظاهرة تزايد النفقات العمومية في مقابل هذا تسعى المؤسسة أو الشركة المكلفة بإنجاز المشروع من جهة أخرى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل التكاليف وفي أقل وقت ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار السوق بهدف تقديم أحسن عرض مالي لضمان الظفر بالصفقة في ظل حرية المنافسة، إلا أن اختيار السعر الأقل لا يعتبر الحل الأمثل للدولة في كل الحالات نظرا لوجود جوانب أخرى لا تقل أهمية عن العرض المالي المقدم في ظل المظاهر السلبية التي أصبحت تميز العديد من المشاريع العمومية خلال وبعد فترة الإنجاز كعدم مطابقة المعايير التقنية الدولية المتعارف عليها في مجال الأشغال والنتيجة عن إعطاء الأولوية للعرض الأقل دون النظر في قوة وكفاءة المؤسسة وخير مثال التصدعات والتشققات التي أصبحت ميزة يومية في مشروع الطريق السيار شرق غرب، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة معرفة مختلف الإمكانيات والضمانات التي يتوفر عليها المترشحين لأخذ نظرة عن مدى قدرة المؤسسة المتعاقدة على تنفيذ المشروع وفق الشروط والمعايير التي تحددها الدولة، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى مختلف الجوانب التي تبين قدرات المؤسسة من الناحية المالية، المهنية والتقنية التي

تسمح للدولة أو الهيئة العمومية الخاضعة لقانون الصفقات العمومية باختيار العرض الأمثل وفق كل الحالات المعروفة.

1- الإمكانات والمؤهلات الخاصة بالمرشحين¹³:

1-1-1 المؤهلات التقنية: تركز القدرات التقنية على عامل الوسائل المادية و البشرية من حيث نوعية وكمية العتاد المتوفر لها بالإضافة إلى توفر كفاءة العنصر البشري من عمال ومهندسين وتقنيين.

1-1-2 المؤهلات المالية: ونعني بها الوضعية المالية للمؤسسة (المركز المالي) من حيث حجم رقم الأعمال والنائج المحققة لضمان القدرة على مواصلة تنفيذ المشروع على أحسن ما يرام بعيدا عن مخاطر الإفلاس والعجز المالي للمؤسسة، والذي من شأنه عرقلة عملية إنجاز المشروع العمومي وفق الآجال والمعايير المحددة والمتفق عليها في بنود الصفقة.

1-1-3 المؤهلات المهنية: تسمح القدرات المهنية بالتأكد أن المترشح له المؤهلات المطلوبة (شهادات التأهيل وفق درجة التصنيف ومرجع نوعية الأشغال والخدمات المسموح بها للمؤسسة) لضمان اختيار المؤسسة المختصة في الإنجاز وفق نوعية المشروع، وتحدد الإمكانات والقدرات بمعدلات دنيا تبعا لأهمية موضوع الصفقة مع إقصاء المترشح الذي يبدي مؤهلات غير كافية لدخول المنافسة.

إن معرفة الإمكانات والمؤهلات المالية، التقنية والمهنية يسمح للمرشحين القادرين فعليا على دخول المنافسة قبل اختيار العرض الأمثل الذي يعتبر من صلاحيات اللجنة المختصة التابعة للهيئة أو المؤسسة العمومية صاحبة العقد،

وتلعب هذه المؤهلات دورا مهما في زيادة عدد النقاط للمترشح وفق سلم التنقيط المعتمد لدى لجنة تقييم العروض

بحث يجب أن تشتمل العروض على عرض تقني وعرض مالي في ظرف منفصل ومقفل ومحتوم بين كل منهما مرجع المناقصة وموضوعها ويتضمنان عبارة تقني ومالي حسب الحالة ويوضعان في ظرف آخر مقفل ويحمل عبارة مناقصة لا تفتح رقم...موضوع الصفقة¹⁴.

2- اللجان المختصة بفتح الأظرفه وتقييم العروض

بعد القيان بكافة الإجراءات المعروفة قانونا كالإعلان عن المناقصة في جريدتين عموميتين وباللغتين نتطرق إلى لجان التقييم بهدف معرفة موضوع إشكالتنا وهي مختلف المعايير المعتمدة لاختيار العرض الأمثل للهيئة العمومية.

1-2 لجنة فتح الظروف¹⁵ : و توجد في إطار الرقابة الداخلية لجنة لفتح

الأظرفه لدى كل مصلحة متعاقدة وتمثل مهمتها فيما يلي :

➤ تثبت صحة تسجيل العروض في دفتر خاص و تعد قائمة العروض حسب ترتيب و صولها مع بيان مبالغ المقترحات.

➤ تعد وصفا مختصرا للأوراق التي يتكون منها القرض (التعهد).

➤ تحرر لجنة فتح الأظرفه عند الاقتناء، محضرا بعدم جدوى العملية يوقعه

الأعضاء الحاضرون و يجب أن يحتوي المحضر على التحفظات التي قد خرج بها أعضاء اللجنة.

➤ تجتمع لجنة فتح الأظرفة بناء على استدعاء المصلحة المتعاقدة في آخر يوم من الأجل المحدد لإيداع العروض و تجتمع هذه اللجنة في جلسة علنية بحضور المتعهدين الذين يتم إعلانهم مسبقا في دفتر الشروط.

2-2 لجنة تقييم العروض¹⁶:

تشكل هذه اللجنة من أعضاء مؤهلين يختارون نظرا لكفاءتهم و خبرتهم و كذا اختصاصهم و قدرتهم في تحليل العروض و تقديم البدائل للعروض إذا اقتضى الأمر ذلك إلا أن لهذه اللجنة دور تقني أكثر منه إداري، و يمكن اللجنة استشارة أي شخص من شأنه أن يساعد في أعمالها و مهمة لجنة تقييم العروض تكمن في:

- دراسة لجنة فتح الظروف.
- تحليل و دراسة العروض المقبولة على أساس التي تشكل من طرف المصلحة المتعاقدة.
- كما يقوم بإقصاء العروض غير المطابقة لموضوع الصفقة و لمحتوى دفتر الشروط.
- و تعمل على تحليل العروض الباقية في مرحلتين على أساس المعايير و المنهجية المنصوص عليها في دفتر الشروط .

في المرحلة الأولى: تقوم بالترتيب التقني للعروض مع إقصاء العروض التي لم تتحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها دفتر الشروط .

في المرحلة الثانية: تتم دراسة العروض المالية للمتعهدين المؤهلين مؤقتا بعد فتح أظرفه العروض المالية طبقا لدفتر الشروط بانتقاء إما العرض الأقل ثمنا إذا تعلق الأمر

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحوول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

بالخدمات العادية، و إما أحسن عرض اقتصاديا إذا تعلق الأمر بتقديم خدمات معقدة تقنيا

3- معايير وطرق اختيار العرض الأمثل لصالح الهيئة العمومية:

يتم اختيار العرض الأمثل وفق حجم ونوعية المشروع، فمثلا بالنسبة للمشاريع البسيطة كمشاريع الأشغال والبناء والتي لا تحتاج إلى تقنيات وتكنولوجيا عالية فغالبا ما يتم اللجوء إلى معيار الأقل عرض مالي عند الاختيار، أما بالنسبة للمشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى تقنيات وتكنولوجيا عالية فيتم اختيار العرض الأمثل وفق التحكيم بين معيار العرض المالي ومعيار العرض التقني لضمان العرض الاقتصادي وهذا من قبل اللجان المختصة.

3-1 معيار أقل عرض أو أحسن عرض: وفق هذا المعيار يتم فتح المنافسة لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط الدنيا مع أخذ بعين الاعتبار عنصر السعر فقط بحيث يتم اختيار المترشح الذي يقدم أقل سعر (أقل عرض)، أما بالنسبة للمزايدة فيتم اختيار المترشح الذي يقدم أعلى سعر (أحسن عرض) وذلك لارتباط المزايدة بالموارد العامة للميزانية.

مثال 1: حول صفقة أشغال (أقل عرض مالي) العلامة التقنية الاقصائية 80 نقطة وأقل.

المترشح 1	المترشح 2	المترشح 3	المترشح 4	
90	81	75	81	العلامة التقنية
10 مليون دج	9 مليون دج	8 مليون دج	8.5 مليون دج	السعر

من إعداد الباحثين بناء على المراجع السابقة.

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

بعلامة إحصائية 80 نقطة على سبيل المثال فإن المترشح الثالث غير مؤهل قانونا للظفر بالصفقة على الرغم من أنه قدم أحسن عرض مالي، وعليه يتم اللجوء لباقي المترشحين المتأهلين و الذي علامتهم التقنية تفوق 80 نقطة وهو ما يأخذنا لاختيار العرض الأقل (السعر الأقل) وهو المترشح الرابع بسعر 8.500.000 دج على الرغم من أنه ليس المترشح الذي يملك أحسن علامة تقنية، إلا أن هذا السعر قابل للتغيير والتعديل لأنه يعبر عن السعر الأولي للصفقة خلال فترة إيداع العروض، و الاحتفاظ به لمدة طويلة في ظل اقتصاد يتميز بعدم الاستقرار والتطور السريع¹⁷ من شأنه التأثير على الوضعية المالية للدولة.

3-2 معيار هامش أفضلية المنتج المحلي 25% (الجزائري): منح المشرع الجزائري هامش أفضلية بنسبة 25% للمنتجات ذات المنشأ الجزائري أو للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري أو التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون فيما يخص جميع أنواع الصفقات¹⁸، وهذا بهدف تشجيع الصناعات والمقاولات المحلية وحفاظا على نزيف العملة الصعبة نحو الخارج بالنسبة للمؤسسات الأجنبية المتعاقدة مع هيئة عمومية.

مثال 2: حول صفقة اقتناء حافلات سوناكوم (مترشحين محليين وأجانب)
العلامة التقنية الاحصائية 80 نقطة وأقل على سبيل المثال:

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحوول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

منتوج جزائري	منتوج أجنبي	منتوج أجنبي	منتوج جزائري	-----
82	84	82	73	العلامة التقنية
10 مليون دج	9.5 مليون دج	9 مليون دج	9.6 مليون دج	السعر
10 مليون دج	11.375 مليون دج	11.25 مليون دج	مقصى	السعر بعد الهامش

من إعداد الباحثين بناء على المراجع السابقة.

بتطبيق هامش أفضلية 25% (زيادة ما مقداره 25% بالنسبة لكل أسعار المنتوجات الأجنبية) تصبح المنتوجات الجزائرية أقل ثمنا مما يرشحها لتكون أقل عرض (سعر) مع إقصاء المتعامل الجزائري الأول لعدم بلوغه شرط العلامة التقنية والمقدرة ب80 نقطة وعليه يصبح المتعامل الجزائري الرابع صاحب العرض الأمثل بسعر 10.000.000 دج على الرغم من أنه ليس الأحسن تقنيا ولا الأقل ثمنا قبل تطبيق هامش الأفضلية.

3-3 معيار العرض الاقتصادي: معيار العرض الاقتصادي هو المعيار الذي يمزج بين السعر والإمكانات التقنية للمترشحين، بحيث لا يصبح السعر عنصرا رئيسيا لاختيار المتعامل لكن هذا لا يدعو إلى التفريط في العرض المالي أثناء تقييم العروض.

مثال 3: حول صفقة التحكيم بين العرض المالي والعرض التقني

مع العلم أن أساس قاعدة التحكيم هي 75% للعرض التقني مقابل 25% للعرض المالي، العلامة الاقصائية التقنية أقل من 80 نقطة.

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

إن منح نسبة وأهمية كبيرة للعرض التقني يدل على أن المشروع ذو أهمية كبرى ويحتاج إلى تقنيات وتكنولوجيا عالية جدا وعنصر بشري ذو كفاءة وفعالية عالية للقيام بعملية إنجاز المشروع.

المرشح الأول	المرشح الثاني	المرشح الثالث	-----
89 مليون دج	9 مليون دج	103 مليون دج	العرض المالي
81	90	94	العرض التقني بالنقاط
$(89/89)*30=30$	$(89/90)*30=29.40$	$(89/103)*30=25.80$	العلامة المالية بهامش %25
$(85/94)*70=63$	$(90/94)*70=66.55$	$(94/94)*70=70$	العلامة التقنية بهامش %75
93	95.95	95.80	مجموع العلامات

من إعداد الباحثين بناء على المراجع السابقة.

من خلال إلقاء نظرة أولية سطحية على الجدول السابق نلاحظ أن المرشح الأول قدم أحسن عرض مالي (أقل سعر) 8.900.000 دج وأدنى عرض تقني ب 81 نقطة، بينما قدم المرشح الثالث أعلى عرض مالي قدر ب 103.000.000 دج كما أن هذا الأخير قدم أحسن عرض تقني ب 94 نقطة.

فوفقا لمعيار أحسن عرض مالي فيتم اختيار الأول كونه يضمن إنجاز المشروع بأقل تكلفة بالنسبة للدولة، أما إذا أخذنا وفق معيار الجانب التقني والكفاءة فالمرشح الثالث هو المكلف بتنفيذ المشروع بغض النظر عن العرض المالي المقدم، ولكن هذا النوع من العروض ناذرا ما يتم اللجوء إليه (يتم اللجوء إليه في حالة المشاريع التي

أ، ميلود بورحلة/ أ، كمال لحوول/ أ، سمير لعيسوف..... معايير اختيار العرض الأمثل

تتطلب تكنولوجيا وتقنيات عالية جدا بهدف اختيار المؤسسة المتخصصة في مجال نوع المشروع).

أما وفق المعيار الاقتصادي (معيار التحكيم بين السعر والجودة) كما هو مبين في الجدول أعلاه من خلال النسب 30% للعرض المالي مقابل 70% للعرض التقني فيتم اختيار المترشح الثاني لحصوله على أكبر عدد من النقاط بعد التحكيم بين السعر والجودة.

خلاصة :

من خلال دراستنا لمختلف طرق وكيفيات إبرام الصفقات العمومية نلاحظ أن هذه الأخيرة تتمتع بأهمية كبيرة في تسيير الأموال العمومية للدولة نظرا لحجم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي خلال العقدين الماضيين خاصة، فقد أصبحت لها ارتباط بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالصفقات العمومية إذا أحكم تسييرها وأحسن استعمالها شكلت عمليا أداة فعالة لحل العديد من المشاكل المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية كتدعيم الصناعة، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة التي يؤكد الاقتصاديون فعاليتها في تحريك دواليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وعليه نلاحظ من خلال طرق وكيفيات إبرام الصفقات العمومية ما يلي:

- لم يمنح المشرع الجزائري للإدارة المعنية بالعقد حق معاقبة المتعاقد معها في حالة تزوير الوثائق المطلوبة منه ما عدا حق الإقصاء المؤقت أو النهائي وفق المادة 52 من قانون الصفقات العمومية السائر المفعول، وهو ما يفتح المجال واسعا لمحاولات التدليس والغش من طرف المقاولات في ظل عدم وجود قوانين عقابية صارمة جراء التحايل ماعدا الرشوة والمحاباة وما شابه ذلك.
- يجب على قانون الصفقات العمومية أن يواكب التحولات الاقتصادية خاصة في ظل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وعد استقرار الأسعار الخاضعة لقانون العرض والطلب والتي تؤثر على تكلفة انجاز المشروع في حالة طول مدة الانجاز مع التحديد الدقيق لشروط وكيفيات وأسباب مراجعة وتحيين الأسعار وتحديد المسؤوليات في ظل إعادة التقييم المستمر للمشروع (الملحق)،

- وعليه نخلص إلى القول بأن الصفقات العمومية تعتبر الأداة الفعالة في تسيير و حسن استعمال الأموال العمومية.
- أصبح مفهوم منح العقد بالتراضي وسيلة للتحايل على مبدأ المنافسة الشريفة لبدأ الاحتكار من طرف جهة معينة وهو ما من شأنه أن يكون محيطا ملائما للفساد الذي يجد نشاطه في كل ما يتعلق بالصفقات العمومية.
- إن حجم الفساد المتفشي في مجال الصفقات العمومية ساهم في تعزيز مرتبة الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم وفق منظمة الشفافية العالمية.
- أن آليات الوقاية من الفساد في مجال الصفقات العمومية تتطلب مجموعة الجهود والتشريعات الردعية وتفعيل مختلف أنواع الرقابة مع بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه ومتحرر من النفوذ وغير ذلك.
- التركيز على البعد الأخلاقي والعلمي في تكوين الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بتنفيذ المشاريع العمومية سواء من حيث إبرام العقد واختيار المتعامل أو من حيث الرقابة على التنفيذ مع زرع روح المسؤولية الأخلاقية والروح الوطنية في أداء الواجب المهني.
- إعطاء المزيد من الشفافية لحجم وتكلفة المشاريع العمومية وطرق تنفيذها عبر مختلف الخطوات من شأنه كشف الثغرات والتلاعبات بهدف تكريس مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز الرقابة البعدية للمواطن.

المراجع:

- 1- المادة 04 من المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، المعدل والمتمم المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.
- 2- المادة 02 من نفس المرجع السابق.
- 3- المادة 06 نفس المرجع السابق.
- 4- المادة الأولى من دفتر الأعباء العامة، وزارة المالية الجزائرية.
- 5- المواد 13، 17 و 20 من المرسوم الرئاسي 10-236، مرجع سبق ذكره.
- 6- المادة 03 من نفس المرسوم السابق.
- 7- المادة 25 من نفس المرسوم السابق.
- 8- المادة 26 نفس المرجع السابق.
- 9- المادة 29 من نفس المرجع السابق.
- 10- المادة 33، نفس المرجع السابق.
- 11- المادة 34، نفس المرجع السابق.
- 12- المادة 27 من نفس المرسوم السابق.
- 13- نتور عبد الرحمان، دورة تكوينية لفائدة موظفي المالية "الخزينة"، وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، خنشلة 2012، ص 51.
- 14- المادة 51 من قانون الصفقات العمومية المعدل والمتمم، مرجع سبق ذكره
- 15- وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، دورة تكوينية لفائدة إطارات الخزينة العمومية بولاية خنشلة، سنة 2013، ص 35.
- 16- وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الصفقات العمومية مدخل عام و تعريف، دورة تكوينية لموظفي الرقابة المالية، 2013، ص 61.
- 17- أكرور مريام، السعر في الصفقات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 12.
- 18- المادة 25 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236، مرجع سبق ذكره.